الفصل الثالث

ظل تيرميدور المديد

ما زال روبسبيير علماً ذا سحر لا ينقطع يزيد. بيد أن ما يعنينا في الأمر ليس الرجل ذاته ولا الدور الذي اضطلع به في المؤامرات السياسية الرهيبة التي كانت تحيكها الثورة. فالمهم تلك الكلمات والأفكار التي شاعت عنه. ولقد رأى في ذلك الخطاب الرهيب أمراً ظهر أنه على قدر من الأهمية الطاغية، وعبر خلاله عن رأي يعتبره معظمنا الآن، بشكل ما في سرهم صادقاً. إلا أنه قد فشل بالتأكيد طوال حياته في استقطاب الانتباه إلى ما كان يراه، ناهيكم عن توضيح هذا الرأي بما يحمل على الثقة به لأي شخص آخر؛ ونحن، بدورنا، ما زلنا نجهد لالتقاط مكمن العنصر الصحيح في الحكم بأن الديمقراطية هي الشكل الذي لا مناص منه للحكم المشروع. وقد يكون من الممكن تماماً أننا ما زلنا في حيرتنا الكبيرة لأنه ليس هناك ببساطة شكل واضح يكون فيه الرأي صحيحاً[1]، كما أن الإعصار من كلام الحشو أو المنمق المغري والصراع الإنساني الأعمى المضطرب الذي تعمل فيه هذه الكلمات على التعتيم أكثر مما تنير.

ولا حاجة بنا لنقرر ما إذا كان روبسبيير رأى بوضوح في الديمقراطية أمراً كان وما زال حقاً يفرض بالقوة من الناحية السياسية (كيف ينبغي على الدولة أن تحوز على إخلاص مواطنيها التام، وهي (صيغة الخير السياسي الحديث)، أو ما إذا كان ما رآه من خلال سديم الدماء، لم يكن أفضل من

سراب وامض. وبوسعكم أن تقرؤوا خطابه حتى في الوقت الحالي فترون فيه إسقاطاً واعياً لرد جان جاك روسو على القضية المحورية في كتابه العقد الاجتماعي: ما الذي يجعل روابط السلطة السياسية شرعية (تلك الوشائج التي تربط بين البشر في كل مكان الذين ولد كل منهم حراً)؟[2] ولك أن تسمع فيها، وهي تنضح في كل جزء منها، نداء حاراً موجهاً إلى إخوته المواطنين، في وجه كل دليل، أن يشعروا ويتصرفوا وكأنما أوامر حكامهم المؤقتين والمتداعين مشروعة بكل معنى الكلمة ـ وفي ذلك في حقيقة الأمر دعوة إلى العناية بالولاء أكثر مما هو حرص على الحقيقة.

إن الديمقراطية التي يشدد عليها روبسبيير مرادفة للجمهورية كشكل للدولة. وكان من المنطق في العام 1794 الإصرار على القول بأن الجمهورية، ذلك النتاج السياسي المتعثر للاضطراب الذي اجتاح فرنسا، قد لا تزيد عن كونها أرستقراطية بأكثر مما يمكن أن تكون ملكية. وكان ذلك درساً لم يكن بوسع أحد أن يستخلصه من سجل التاريخ وحسب، حيث فيه جمهوريات كثيرة جداً، بدءاً من أعظمها على الإطلاق (روما القديمة) حتى أطولها في الحياة وأشدها تأثيراً من الناحية السياسية بين وريثاتها الحديثات (البندقية) كانت أرستقراطية في ظاهرها؛ وقد بدأت فرنسا ثورتها بإعلان الحرب على الأرستقراطية؛ إلا أن جهودها التي رمت إلى إعادة تعليم مليكها ليكتسب ثقافة العداء لطبقته الأرستقراطية قد انتهت إلى فشل ظاهر لكل ذي عينين. واستمر البحث في الجمع بين الديمقراطية والملكية بنسب متفاوتة في فرنسا ذاتها في مدد طوال تقارب القرن، وتخللها نصر مشهود واحد على الأقل في شخص نابليون. وكان أن جرى تقليد هذه التجربة على نطاق واسع في بلدان أخرى وطوال مدة

طويلة، وما زالت لا تُستنكر تماماً في بعض البيئات (المغرب، تايلند، هولندا، السويد، بريطانية) لكن عبارة جمهورية republic (respublica ـ الشيء العام نقيض الخاص)[3] أقرب ما تكون إلى إدعاء التمتع بصفة الشرعية منه إلى تفسير مقومات تلك الشرعية، أو وصف لما يمكن أن يمنحها الشرعية بصورة سليمة. وإذا سُمع القول واضحاً كان الأقرب إلى أن يكون عادياً لا يتميز بنبرة خاصة، ومباهاة عقائدية أكثر من تبرير بنية عقائدية فعالة. ومع حلول العام 1794 بات الوضع مهيئاً لقيام جمهورية تنسب لنفسها الشرعية ولها أن تطمح إلى مقارعة الأرستقراطية وتتوسل بالديمقراطية دونما حاجة إلى تفسير أكثر، لتعبر عن معارضتها القاطعة للأرستقراطية وتبررها.

أما الذي لم تفعله الجمهورية فكان التوسل بالمنطق ذاته لتسوية القضايا المتعلقة بالنهج اللازم لتنظيم حكمها، وكيف يكون التصرف إذا ما نشأ ما يمكن أن يحد عملياً من سلطاتها، ومن له أن يحوز على الفرصة لممارسة الحكم مدة طويلة وبأي وسائل على وجه الإطلاق. فقد كانت الديمقراطية القديمة اسماً يشير إلى مجموعة محددة نسبياً من الترتيبات السياسية المصممة للحيلولة دون استمرار حكم الأرستقراطية، أو اغتصاب المتسلطين الحكم والملوك الدائمين الذين كان الإغريق يطلقون عليهم لقب الطغاة. وكان هذا أيضاً الاسم الذي اصطُلِح عليه في الإشارة إلى الهدف من تفادي أي نمط من الإخضاع، وهو هدف يمكن أن يكون، بل وكان، هدفاً مشتركاً تبنته طائفة نشطة جداً من المواطنين. وجلي أن روبسبيير كان يتوجه إلى هذا الجانب من تاريخ المصطلح حين نادى به لصالحه وصالح شركائه السياسيين. وبقيامه بذلك صار يواجه

مصدر ضيق سياسي مباشر كانت الترتيبات السياسية العملية التي تشير إليها في العالم القديم تختلف كل الاختلاف عن الأساليب الاستفزازية للجنة السلامة العامة.

حين أكد روبسبيير للمؤتمر، باسم تلك اللجنة، أن «الديمقراطية ليست وضعاً يثابر فيه الشعب على الاجتماع وتنظيم كافة القضايا العامة[4]، فإنه كان يشدد على أمر بارز وهام بجلاء في تاريخ المصطلح. وإنه لوصف ممتاز، ولو أنه انتقائي، أن نجد «حكومة لا ينقطع الشعب فيها عن الاجتماع وتنظيم الشؤون العامة جميعها بنفسه»، وهذا وصف لما كانت تهدف إليه الديمقراطية القديمة بشيء من التصميم ويتحقق أحياناً[5]. لكن ذلك وصف لا يرجح أن يكون قد تحقق لثورة فرنسا في أي لحظة على مدى طريقها المضطرب. بل إن شعب باريس، الشعب الثقل الذي يشكل الجموع الغاضبة التي سارت بالثورة إلى الأمام وعصفت بسجن الباستيل واجتاحت قصر التويليري، أو حتى غلبت على مجلس النواب ذاته، لم تكن هذه الحشود في وضع يسمح لها بالاجتماع دائماً ولم يدر في خلدهم، أنهم يحكمون فرنسا حقاً[6]. فإن تدخلوا، عبر المسيرات الثورية الضخمة، لم يكن ذلك بصفتهم حكاماً، وإنما باعتبارهم مواطنين نالت منهم أعمال أولئك الذين كانوا حقاً يحكمون فرنسا (أو ينبغي على الأقل أن يحكموها) أو امتناعهم عن العمل، لقسرهم على انتهاج سبل أشد جرأة، مما حد حريتهم في التصرف بشكل كبير، أو أدى إلى تغيير التركيبة الحاكمة أشد التغيير. وكان الإقرار بأن فرنسا، حتى في الثورة، بلد ليس بالديمقراطي بذلك المعنى الواضح والمفيد يعني مجرد الإقرار، كما سبق أن أقر سييه وماديسون قبله، أن دولة شاسعة واسعة ذات قوام اقتصادي بحجم فرنسا

لا بد أن يقوم ببنائها ويتولى حمايتها نظام تمثيلي، إن قُدر لها أن تكون ديمقراطية على الإطلاق. ولا بد لهذه الدولة من أن تكون حسب العبارة التي أطلقها الكسندر هاملتون بالصدفة قبل عقد من الزمن، ديمقراطية تمثيلية[7].

لم تكن الديمقراطية التمثيلية نظاماً من الحكم المباشر للمواطن. بل إنها قدمت بدلاً عن ذلك نظاماً للحكم غير مباشر إلى حد بعيد يقوم عليه نواب ممثلون يختارهم الشعب لهذه الغاية، وكان معنى الإقرار بهذا النمط غير المباشر التسليم بما هو بدهي واضح. ولم يكن روبسبيير عند إصراره على العمل بهذا النوع من الديمقراطية في دولة فرنسا الثورية على هذا النحو، يريد النيل في خطابه من أعداء ألدّاء بقدر ما كان ينشد استخدام المصطلح بطريقته الغريبة إلى حد ما. أما ما خفي من الأمر فكان الأساس الذي قام عليه دحضه اللحوح للتفسير المحتمل الثاني لما يمكن أن يكون معنى الديمقراطية الآن: «الأمر الذي يقرر فيه مئة ألف جزء [إنسان] مصير مجتمع برمته، بإجراءات منعزلة عن بعضها، ومستعجلة، ومتعارضة[8]. وفي هذا المظهر ليست الديمقراطية حلماً غير حقيقي لجماعة سياسية كانت تعيش في عهد قديم بعيد جداً في مكان آخر. بل إنها كابوس حقيقي جداً من الفوضى التي لطالما كانت تشكل تهديداً لفرنسا بدخول لجتها في السنوات الخمس الماضية. وقد كانت الأجزاء المئة ألف، وإن يكن الرقم مبالغ فيه هي المواقع ووحدات الإضرابات الثورية في مختلف المناطق، واجتماعات قطاعات باريس، والمنتديات السياسية التي شملت الأمة جميعها، واجتماعات المحرومين التي كانت لا تنقطع تحبط كل محاولة لتهدئة الثورة والسير بها إلى خاتمة ثابتة مطمئنة، وتشكل هذه

المواقع ومحتلوها القاعدة السياسية الأساسية التي يستند إليها روبسبيير في سنوات بداية الثورة فيما كان يشيد سمعته والتنظيمات المناصرة والدعم السياسي الذي وفرت له مصدر القوة السياسية. ولكن مع استفحال الرعب الذي اعتمده روبسبيير ورزايا الحرب واشتداد أزمة تموين باريس بالطعام الذي يكون بوسع معظم سكانها شراؤه، أخذ أصدقاؤه القدامى يتحولون عنه باطراد. وكانت كثرة هؤلاء وسوء تنظيمهم وسلوكهم الأرعن لم توفر له فرصاً بلا حدود لإفساد استراتيجيات أعدائه في الحكم. بل إنهم عوضاً عن ذلك غدوا عقبة تزداد وطأة وإزعاجاً وتفسد محاولاته لحكم فرنسا بحزم وكفاءة في وجه خطرها المميت.

في فبراير/شباط 1794 أصبحت فرنسا كعهدها دائماً بأمسِّ الحاجة لحكومة. ولم يكن هناك يومئذٍ من منقذ للبلاد من الغرق في الفوضى. ولكن المئة ألف إنسان من الشعب، في كل موقع في طول فرنسا وعرضها، كانوا يرون أهدافهم طبعاً. بنظرة مختلفة كل الاختلاف؛ فلقد رأوا هم ومن جاء بعدهم أثناء استعادتهم للأحداث الماضية أن ختام هذا الاضطراب والهياج اعترافاً متأخراً بمقتضيات الواقع السياسي وليس بالأحرى هزيمة ماحقة للخطر الخارجي الطاغي. ثم لما مضت سنتان على مقتل روبسبيير قام حفنة من هؤلاء الأصدقاء القدامى بالتآمر برعونة للإطاحة بالحكام الجدد الذين انتزعوا السلطة من روبسبيير يوم التاسع من ثيرميدور وأطلقوا الثورة الثانية والأعظم والتي قُدِّر لها أن تكون آخر الثورات[9]. ولربما كانت المؤامرة ذاتها حلماً مشوشاً وفيها من العصيان الشيء الكثير؛ فقد أمكن للشرطة أن تعتقل معظم المشاركين فيها (حقيقيين أم مفترضين) دونما جهد[10]. لكن واحداً من تلك القلة

من المتآمرين كان مشاركاً في المؤامرة فعلاً، وكان هذا أرستقراطياً فاسداً سكيراً من توسكانية يدعى فيليبو ميشيل بوناروتي[11]، وقد امتدت به الحياة بما يكفي ليخلد ذكرهم على مدى ثلاثين عاماً بنشره روايته المؤثرة في بروكسل التي عرض فيها قصة المؤامرة، وكانت نصاً استخلص منه كارل ماركس فيما بعد الكثير من فهمه لديناميات الثورة السياسية والاجتماعية[12].

وكان غراشو بابوف الشخصية القيادية في مؤامرة الأنداد وهو الذي أطلق عليها فيما بعد هذا الاسم الذي عرفت به. وقد عرض في دفاعه أمام محكمة فاندوم مخططاً أكثر خداعاً وذكاء من الواقع المشوش المضطرب للمؤامرة ذاتها مما جعله يساق فوراً إلى الإعدام. وكان الموضوع الرئيس البارز في رواية بوناروتي تأكيده على المساواة باعتبارها هدف الثورة الأعمق وأشد الأهداف تأثيراً في إحداث التحولات، وعلى الفجوة الهائلة بين المدافعين عن المساواة وكافة الخصوم ذوي التأثير السياسي البالغ، وهم أنصار مذهب الأنوية egoism [الفرد ومصالحه الذاتية أساس السلوك] أو «مذهب الاقتصاديين الإنكليز»[13]، الذين ناضلوا إبان الثورة التي انتهت بالانتصار عليهم. وكانت الثورة قد خلفت شقاقاً لم ينقطع يزداد بين أنصار الثروة وأصحاب الامتيازات، وأولئك الذين يناصرون المساواة أو الطبقة العاملة ذات الكثرة العددية[14]. وقد رأى أنصار الأنوية أن الرخاء العام يكمن في تعدد الحاجات، وتنامي تنوع المتع المادية، وفي صناعة واسعة مترامية وتجارة لا حدود لها، وتداول سريع لعملة نقدية وتتجلى هذه الحالة الأخيرة في تداول النقود بين مواطنين يحرصون على المال ويقبلون على امتلاك النقود[15]. فإذا كانت سعادة المجتمع وقوته

تتحقق في الثروات، فإن ممارسة الحقوق السياسية ينبغي بالضرورة أن يحرم منه أولئك الذين لا توفر لهم ثروتهم ما يكفل ارتباطهم بإنشاء الثروة والدفاع عنها، وفي هكذا نظام اجتماعي يتم إخضاع الغالبية العظمى من المواطنين باستمرار بالعمل المؤلم ويفرض عليهم عملياً المكابدة والتردي في حمأة الفقر والجهل والعبودية[16].

كان النضال الأساسي الذي خاضته الثورة قد تحول، في نظر بابوف وبوناروتي، إلى صراع بين الأنوية ونظام المساواة. وكان الحل النهائي للعواطف وأفعال المواطنين، في نظام الأنوية، يكمن في المصلحة الذاتية وحسب، المستقلة عن كل علاقة بالصالح العام[17]. أما أنصار المساواة، حزب روسو، فكانوا يشكلون الأساس للاجتماع ويقدمون للمعذبين السلوى. أما لخصومهم الفاسدين من محبي الثروة والسلطة فكان ذلك مجرد ضرب من الوهم.

كان نظام الأنوية أرستقراطياً في جوهره لأنه من المحتم أن يولِّدَ التفاوت بين الشرائح، وكذلك لأنه يتطلب ويؤكد ممارسة سلطة السيادة من جانب جزء من الأمة على البقية. وإن حرية الأمة نتاج اجتماع عنصرين: المساواة التي تنشئ قوانينها أحوال المواطنين وأسباب حبورهم واستمتاعهم، والحدود القصوى لحقوقهم السياسية[18]. والعنصر الثاني ليس بديلاً عن الأول؛ وقد أدرك أنصار المساواة بلا ريب القوة التدميرية لإعادة بناء الدستور على حساب المساواة إذ رأى هؤلاء في انشغال خصومهم الجيروندين بالدستور جزءاً من مؤامرة واسعة معادية لحقوق الإنسان الطبيعية.

وطوال رواية بوناروتي يبدو «الديمقراطيون» اسماً لحزب، الشكل السياسي لأنصار نظام المساواة. وكان تعبير الأفكار الديمقراطية هو الذي يُظهر أنصار نظام المساواة يعودون إلى السياسة بعد الضربة الساحقة التي تجلت في سقوط روبسبيير، ويدفع الديمقراطيون حملتهم إلى الأمام إلى العام الآتي، حيث يهيئون بصورة سرية للمؤامرة التي يجب أن تكفل قيام أهالي باريس بانتخابهم إلى الحكومة الوطنية الجديدة، بحيث يكون في كل دائرة واحداً منهم، وذلك حالما يتم القضاء على هيمنة الطغيان[19]. فالسبب في ما أضاعته فرنسا من الديمقراطية والحرية حتى قبل ثيرميدور كان الاختلاف في الآراء وصراع المصالح وافتقاد الفضيلة والوحدة والثبات في المؤتمر الوطني[20]. وكان المتآمرون يرومون قيام جمعية وطنية جديدة يتم اختيار الأعضاء فيها بعناية شديدة، وتتحقق فيها الديمقراطية من أجل الشعب، وبذلك لن يظهر فيها شيءٌ من الرذائل وأشكال الضعف. وإن التمحيص الشديد والتأسيس للعمل ليس في السر وحسب بل كهيئة منظمة شديدة الارتباط فيما بينها في مبدأ مشترك، إنما الهدف منه استبعاد أولئك الطغاة خصوم الديمقراطيين.

أحد الأسباب التي تفسر استمرار الديمقراطية بأن تكون فكرة تحمل على الانقسام الشديد في أوروبة على مدى السنوات الخمسين الآتية، أن مفهوم بوناروتي لمعنى الديمقراطية ظل يضرب على وتر أعمق من النظرة المختلفة التي خرجت بفضل الممارسة في الوقت ذاته في الولايات المتحدة. ففي أمريكا سرعان ما أصبحت الديمقراطية، حالما رسخ الدستور في النظام القائم، إطاراً سياسياً راسخاً لا ينال منه شيء وتعبيراً عن نظام الأنوية. كما أنها طورت، تالياً بسرعة تامة، فهماً غنياً لطبيعتها مركزه،

كما أظهر توكفيل في موضعه من تطور الأحداث[21]، على فكرة المساواة المفهومة بمعان مختلفة جذرياً عن تلك المفاهيم التي حملها بابوف أو بوناروتي. ذلك أن المساواة الأمريكية كانت في المقام الأول مساواة في المكانة ورفض شامل للأشكال المكشوفة من التعالي السياسي. وقد صدرت عن مجتمع دعت إليه عفوياً وفعلاً في حركة سريعة، مجتمع تتوسع رقعته على الأرض وينمو ثراء، ويتطلع إلى الأمام، إلى مستقبل من التغيير الدائم بلا حدود تقريباً. وكان ذلك المجتمع، وإذا وضعنا جانباً صدمة الرق الطويلة والمكبوتة بلا جدوى، مجتمعاً يضيق أحياناً بالعديد من جوانبه؛ وقد استمر هذا المجتمع طوال القرنين التاسع عشر والعشرين يرعى أنصار مذهب المساواة لديه، وهذا مفهوم إلى حد بعيد وفق المذهب البابوي في. ولكن ما كان لأمريكي مناصر للمساواة وينكر ملاءمتها لمذهب الأنوية أن يقدم لأتباعها أو من يأنس لديهم نزوعاً لتأييدها مدخلاً إلى السياسة أقل انفتاحاً مما كانت توفره الطقوس الفظة في المنافسة البرلمانية. وكان لهم أن يخوضوا المعارك الطويلة والشاقة على أرض أخرى، ولعلهم يفوزون في معارك كثيرة ردحاً من الوقت، ويجمعون، كما في انتخابات نقابات العمال، قدراً كبيراً من القوة الدفاعية المحلية. ولكنهم كانوا يجدون أنفسهم، على المدى البعيد وعلى الأرض التي كانوا واثقين من نيلهم النصر عليها في النهاية، منهكين أشد الإنهاك ونصيبهم عند التصويت دون سواهم.

ولذلك كانت قصة الديمقراطية، في أمريكا، تمتزج بتاريخ البلد السياسي على الجملة، بحيث لا يمكن التمييز بين الاثنين. وكان أن ظلت ثقلاً سياسياً قوياً في الصراعات الإيديولوجية التي وسمت ذلك التاريخ، وهدفاً وأداة لاستعجال (أو إعاقة) الحركة نحو ذلك الهدف. وقد

ساعدت الديمقراطية في كثير من الأحيان، وغالباً بوساطة أشد عنصر مناهض للديمقراطية مقصود في الدستور وهو المحكمة العليا على اختراق الحواجز الكثيرة التي تحول دون المساواة: الرق، التمييز العنصري، العزل السياسي الفعال. وقد كان من شأن ذلك أن كفل الأمر، على المدى البعيد، أن يتمتع الغالبية من مواطني أمريكا من الراشدين الآن بحقوق سياسية يستطيعون ممارستها، إن شاؤوا[22]. (وهناك أعداد متزايدة عملياً غالباً ما يمتنعون الآن عن ممارستها، لأسبابهم الوجيهة بلا ريب).

وبوسعكم أن تروا تلك النتيجة على نحوين في الأقل، فإما دحض عملي شامل لفهم بابوف وبونارتي للإمكانات السياسية والاقتصادية، وإما هزيمة تاريخية ساحقة للمثل التي تعلقا بها. بيد أنه ليس ثمة شاهد يفيد بخلل أو اضطراب عند النظر بالنتيجة ذاتها على وجهيها معاً. فلقد كان لمذهب الأنوية ما يكفي من الأسباب للاعتماد على كفاية مؤازرته بالتشجيع[23]. ففي الديمقراطية في أمريكا تم اكتشاف كيفية المزج بين التخلي عن الامتياز كمبدأ منظم في الإصلاح الاجتماعي والازدهار الاقتصادي غير المحدود مع الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية. وتظل أمريكا اليوم مجتمعاً لا يرتاح مع كل أثر باق من الامتياز الصريح، إنما يواجه بمرح ملفت للنظر تلك الفجوات الاقتصادية، ويتقبل على نحو مفهوم أشد الامتيازات المرافقة للثراء بحد ذاته. وخلف هذه النتيجة تكمن الحيوية المستمرة في اقتصادها، المصدر الحقيقي لانتصار مناصري «التميز أو العقيدة الإنكليزية التي يأخذ بها علماء الاقتصاد». وليس كل علماء الاقتصاد، طبعاً، وعدوا أمريكا أو أي بقعة أخرى من الأرض برخاء مقيم، ناهيكم عن الرفاه المتنامي أبداً. بيد أن المحيط الذي نمت فيه الديمقراطية

الأمريكية كالعهد بها يوم توافر لها، قبل كل شيء، بالقدر الذي أكد فيه أولئك لقرائهم أن النمو المتوقع لثروات الأمم على المدى البعيد، جاء مصداقاً لما هو متوقع، على الأقل في حالة أمريكا ذاتها. كما دعمه بصورة فعالة علماء اقتصاد آخرون، كانوا قد ألقوا درجات مختلفة من الشك على هذا الاحتمال، وأصروا عوضاً عن ذلك على أن الرفاه المساوي أو الأكبر مما ذهب إليه التقدير، وبأشكال تستهوي النفوس، يمكن توفيره هناك أو في أي بقعة أخرى على أسس مختلفة كل الاختلاف، تأكد أنها خاطئة، إن كثيراً وإن قليلاً، بما يبلغ حد الكارثة.

لم يقدم جيمس ماديسون، كما رأينا، تفسيراً يبرر الإدعاء بانتساب شكل الدولة الذي يهيمن على العالم الآن إلى الديمقراطية، فالديمقراطية عنده كما عند معظم معاصريه الأمريكيين الذين كانت لهم حتى معرفة بالكلمة، تعني أمراً مختلفاً وغير مغر على نحو واضح. فما احتوى عليه تحليله الفذ في أوراق الاتحادي وإلى جانبه الكسندر هاملتون، كان تفسيراً سليماً لما جعل دولة من هذا الشكل تبلغ هذا القدر الكبير من النجاح. والسبب في ذلك أن صيغة الدولة هذه وحدها تملك أن تأمل بأن تمثل شعبها تمثيلاً فعالاً على مدى الزمن. وأنها هي وحدها، تستطيع ربما في المدى الطويل، أن تجمع بين إمكانية الاستمرار العملية والمباشرة مع الادعاء المقنع بأنها تنوب عن هيئة مواطنيها بإذاً منها. فإناطة الحكم بعدد صغير نسبياً من المواطنين ولكن مع الإصرار أيضاً على أنه ينبغي اختيار هؤلاء من معظم، (إن لم يكن من جميع رفاقهم، وكان هذا مزيجاً ذكياً من المساواة وعدم المساواة). ذلك أنه لم يكن يكفل في الممارسة نصراً دائماً لأنصار الامتياز والتفرد. لكن بوسعه أن يقيم حلبة يمكن

فيها طلب النصر والفوز به مرة بعد مرة، ثم كسبه بالاجتهاد في الرأي وبخيارات مواطنيهم أنفسهم. وبقيامهم بذلك، وترك نصرهم دائماً على ما يبدو تحت رحمة إعادة الاعتبار على المدى الطويل، يتحقق لهم الفوز في الحرب.

ولا عجب إن كان هذا قد أدى خدمة جلى لدعاة التميز والثروة. ولكن هذا قد تحقق على مدى زمن طبعاً، ولأن الثروة والتميز (طرح الأمران معاً) كسبا تأييد جماعة أكبر من الناس على العموم إذ رؤوا في ذلك أمراً مفيداً للجماعة أكثر منه ضرراً خالصاً[24]. وما منح هذه القوة لمثل هذه الصيغة مع الزمن ما لديها من مرونة في البيئات التي فيها تنمو الثروة كما يجب. والحق أن هذه الصيغة يكاد لا يتوقع لها النجاح طويلاً في أي بيئة لابد للتميز فيها من الاستمرار مع ركود الثروة أو تضاؤلها، وقد جرى التخلي عنها على نطاق واسع ولأسباب مفهومة، وغالباً بعد تردد ضئيل لا يستحق الذكر، في ظروف من هذا القبيل: في أوروبة في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وفي أمريكا اللاتينية أحياناً لعقد بعد عقد من الزمن، وفي شرق أو جنوب شرق آسية، وفي جنوب الصحراء الإفريقية، إن عاجلاً وإن آجلاً، وكل أرجاء إفريقية تقريباً عدا جمهورية جنوبي إفريقية ذاتها بعد زوال التمييز العنصري.

لم تقدم المرونة ترساً واقياً مثالياً قط. فميزان الفائدة والإعراض تتحول في كل مكان وعلى الدوام. إلا أنه يصعب تضخيم المزية السياسية التي توفرها الحماية. وبوسعكم أن تتبينوا ما الذي يجعل تلك المزية على هذا القدر من الضخامة بوضع شكوك ماديسون حيال الديمقراطية جنباً إلى جنب مع متطلبات الديمقراطية التي تتخلل الصورة التي عرضها بابوف

وبوناروتي. فما يجعل الديمقراطية غير عملية بجلاء، في نظر ماديسون، كان قبل كل شيء، معيارها. فالولايات المتحدة عنده لا يمكن ببساطة أن تحكم كدولة ديمقراطية. بيد أن افتقار الديمقراطية الفاضح لإمكانية التطبيق العملي لم يقلل من خطورتها من حيث كونها فكرة سياسية، ففي ذلك الرداء لم يكن لدى حتى ماديسون مشقة في تبين جاذبيتها الفاتنة. وكانت هذه جاذبية البداهة والمباشرة، قبل كل شيء، بما لها من انفتاح متعمد على أشد الآراء خطلاً، على الهوى العصبوي غير المحدود والتآمر الدوّار، فلقد أوحت في مداها الأقصى بما لا يقبل المقاومة من المعجبين بها تجديد المجتمع وإعادة بناء علاقات المِلكية، بما يجعل المواطنين متساوين في حياتهم فيما هم يجهدون للانخراط في نشاط حكم أنفسهم.

كانت فكرة الديمقراطية عند بابوف وبوناروتي بلوغ هكذا مساواة شاملة، وهي الحالة الوحيدة غير الواهمة وغير الفاسدة التي يمكن للبشر أن يعيشوا فيها معاً على أي مستوى ذي شأن. ولكن استحسان هكذا هدف قد اختلف كل الاختلاف حسب الزمان والمكان، وبلغ أشد درجاته، كما كان الحال بعد ثيرميدور، كلما صار أنصار التميز والثروة في القيادة بشكل واضح لا يقبل الالتباس، وعلى الكثرة الكثيرة أن يعيشوا إلى جانبهم في بؤس. والحق أن ما أفسد جاذبية المساواة كهدف في المدى البعيد هو الوسائل الخرقاء التي جرى استخدامها لتحقيقها والعصبيات الكامنة في السعي إليها. (ولو تم بلوغ الهدف لتبين بلا ريب أنه ينطوي على منغصات يضيق بها وتختص به؛ ولكن هذه المنغصات تظل مسألة من شأن الافتراضات النظرية، وليس حقيقة تأتي بها التجربة). وهذه العصبيات تصدر بالنتيجة عن الهدف ذاته. بيد أنه من الطبيعي أن المؤامرة لم

تؤخذ فوراً على أنها شكل من السياسة يعتمده الديمقراطيون. بل وأقل منه ذلك الشكل الذي جاء بعدها وقام على تنقيته لثلاثة عقود بوناروتي ذاته، ألا وهو شكل الجماعة السرية التآمرية المغلقة، ويبدو أنه كان في بعض الأحيان العضو الوحيد فيها[25]. ولكن كل من يخوض غمار السياسة قد يضطر للخيار بين السرية والاستسلام؛ ومثال ذلك أن بابوف وبوناروتي أملا أن يعيشا التآمر لمدّة قصيرة من الزمن من أجل العيش والتصرف بحرية وعلانية، إن قليلاً وإن كثيراً، في مدة غير محدودة من المستقبل. ولا شك بأن نتيجة التآمر، على ما عهدناها[26]، أظهرت أن لديهما كل الأسباب للأخذ بالسرية. ولقد تبين أن هدف المساواة كان أقل إغراء لمعظم المواطنين مما أمل بابوف وبوناروتي في ظروف الخطر والهياج وتم استبعاده بيسر لمصلحة كسب مادي متواضع وحياة أكثر هدوءاً. وكانت غالبية السكان، كلما عرضت فرصة التصويت إلى السكان الراشدين جميعاً، تجد التصويت صراحة لصالح إرساء المساواة غير مغرٍ (وكانت هيمنة الديمقراطية الاجتماعية السويدية الملفتة للنظر أقرب مثال معاكس لما ورد آنفاً، وهي التي جعلت من السويد بلداً يختلف العيش فيه عن البلدان الأوروبية الأخرى. وحتى في الوقت الحاضر. من الجلي أنه يوسع المجال أمام التميز والثروة). وما أمل به بابوف وبوناروتي من نصر للديمقراطية كان بعده عن التحقق بنفس قدر خشية ماديسون من بلوغ النتيجة ذاتها، فالنصر الحقيقي الذي تحقق للديمقراطية كان انتصاراً لكلمتهم، كما كان الانتصار لبيركليس؛ أما من حيث النتائج السياسية والاقتصادية العملية فكانت نصراً أعظم للفكرة التي عرضها ماديسون.

وحالما صارت الديمقراطية كلمة فإنها تضمنت بوضوح شديد صيغة حكم. أما عندنا فقد غدت الكلمة اسماً لا يقتصر على الحكم وحسب وإنما يشمل بكل جزء منه قيمة سياسية. وعند استعادة أحداث مضت نجد أن هذا الامتداد للمعنى لابد وأنه كان سريعاً. وحين حلول الوقت الذي تهيأ فيه الأوليغارشي العجوز لتشخيص المزايا السياسية للديمقراطية أو راح بيركليس يتحدث متألقاً في مدح الديمقراطية صار للكلمة قيمة سياسية عند الإغريق أنفسهم، تستدعي من بعضهم الإعجاب بل وحتى الحب، بقدر ما تحمل آخرين على احتقارها والنفور منها. وقد فاق عدد من ينفرون من الكلمة طوال معظم تاريخها، كما سبق أن رأينا، كثيراً عن أولئك الذين لا تعني الكلمة لهم أي شيء على الإطلاق فكانوا ينظرون إليها بازدراء أو ارتياب أكثر مما يراودهم أي شعور ملموس بالإعجاب بها. وتكاد الحال لا تختلف اليوم عن ذلك. فعند الممارسة نجد أن هكذا ازدراء وكراهية ما زالا على شدتهما التي كانا عليها في الماضي. ولكنهم يجدون الآن، في معظم البيئات وأغلب الأحيان، أن الاحتراس يقتضي منهم المراوغة أكثر مما مضى عند التعبير عن آرائهم. وما يفرض ذلك أنه ما زال للديمقراطية أعداء مقيمون في بعض الأوساط. ومثال ذلك مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران الذي قلما يمسك عن إبداء ازدرائه بالإصلاحيين الليبراليين حين يدلون بأصواتهم إلى جانب الرئيس خاتمي وما زال يبذل ما في وسعه لإقصائهم عن الترشيح للانتخابات العامة في المستقبل. ولكن حتى في إيران فإن أولئك الذين يخشون خسارة الانتخابات يسلمون ضمناً بفوائد وجودها؛ وقد باتت الأقلية تميل إلى رفض الانتخابات من حيث المبدأ.

إن الزخم التاريخي الذي دفع بمصطلح الديمقراطية إلى الأمام منذ العام 1796 حتى اليوم يطرح عنصرين مختلفين أشد الاختلاف وعلينا ببساطة أن نستوعبهما. وأحد هذين العنصرين يتصل بمصير المؤسسات السياسية: انتشار أشكال متنوعة من الدول تنشد باطراد وصفها بالديمقراطيات، ثم الانتصار المفاجئ والمنتشر نسبياً لنمط واحد من المطالبين باللقب قبل كل المنافسين الباقين. وقد يبدو العنصر الثاني للوهلة الأولى لفظياً، الانتشار الدؤوب لكلمة الديمقراطية كمبرر للإطراء السياسي، أي وسيلة لاكتساب الإطراء لفضائل مفترضة أو حقيقية لمجموعة واحدة من المؤسسات السياسية وحسب بالمقارنة ومجموعة أخرى، لكن تشمل كل ركن تقريباً في تنظيم حياتنا معاً، منتظمة على نحو ما يطيب لنا أن تكون، وليس كما نود ألا تكون.

وإذا فصلنا بين هذين الهدفين اللازمين فصلاً صارماً فلنا أن نتوقع عندئذ أن نجد مكونات مختلفة جداً لتفسيرهما. ولابد من أن يدور مصير أشكال الحكم على القدرة على إنشاء الثروة والدفاع عنها وفرض الانصياع، وهذا كله يمكن تقويمه بقدر من الثقة بصوابه، على الأقل بعد النظر في جملة الأمر على أساس الأحداث الماضية. ولكن الأمر يدور كذلك على استمرار القدرة على الإقناع؛ وتقدير هذا بشكل دقيق أصعب قبل الممارسة أو أثناءها أو بعدها. ثم تبين أن إنشاء الثروة والدفاع عنها، أيضاً، بل وحتى القدرة على فرض الانصياع، تحت الرصد والمراقبة، يقتضي مقدرة دؤوبة على الإقناع (وهو ما أطلق عليه ديفيد هيوم اسم الـ «رأي»)[27]. ولقد برهنت القوة المستحسنة في فكرة الديمقراطية أنها عنصر أساسي في عملية التنافس المستعرة على الإقناع التي يتألف منها القدر الكبير من

حياة كل جماعة إنسانية. ولو أننا حاولنا تتبع التحولات السياسية لأشكال الدولة والإطراءات اللفظية التي تتضمنها عبارة الديمقراطية منذ العام 1796 حتى اليوم لوجدنا بالتأكيد أن الروايتين تتداخلان فيما بينهما بما لا يمكن معه فكاكهما معظم الوقت والمسافة اللذين نحتاج إليهما لرصدهما. ولسوف نجد، بعد، كلما أمكن لنا فصلهما عن بعضهما للحظة واحدة أو اثنتين، أن كلاً منهما يؤثر في الآخر بشكل فظ تماماً وفوري تقريباً.

يعلم كل طفل أو زوج وزوجة أو زميل أن التمييز بين اقتناع المرء وإكراهه ليس واضحاً بالضرورة في نطاق التجربة الإنسانية. بيد أنه يكاد لا يكون هناك تناقض آخر يعلق عليه معظم البشر أهمية أكبر. والحق أنه كثيراً ما يكون الإكراه المكشوف مدعاة للرعب؛ كذلك يمكن أن يكون الإكراه المستتر بشكل الإقناع مهيناً إهانة بالغة. كان القسم الأكبر من القصة التي تمضي من العام 1796 إلى اليوم (قصة السياسة الحديثة)[28]، تسجيلاً للصعود المستمر للأهمية العملية التي يرتديها الإقناع في صوغ الشروط التي تحكم عيش البشر معاً والأشكال التي يسعون في نطاقها إلى صوغ هذه الشروط. فالديمقراطية من حيث كونها مصطلح سياسي حديث إنما هي قبل كل شيء اسم لسلطة سياسية تنفذ عبر إقناع العدد الأعظم، أو تطلق على ضروب من السلطة في مجالات أخرى جرت ممارستها على ما يفترض وحسب وعلى أساس مقبول من أولئك الذين يخضعون لها.

ولقد كان الإقناع طبعاً محورياً في ممارسة الديمقراطية في أثينا ذاتها[29]. فبقوة الإقناع المباشر الذي يمارس في عدد لا حصر له من المناسبات العامة، كان القادة السياسيين في أثينا يسيطرون أو يفقدون السيطرة على القرارات السياسية للمدينة. وبالإقناع الذي استخدمه

بيركليس في اللحظة الأخيرة في المجلس ذاته وضد المنافسين جميعاً، نقل بيركليس لوهلة أثينا لتصبح واقعياً، كما رأى ثوسيديدس، ملكية، تخضع لحكم رجل واحد بموافقة الشعب المستمرة[30]. والواقع أن الديمقراطية أكثر تلميحاً للمدلول من كلمة الجمهورية إذ تعني وضعاً سياسياً يتمحور صراحة حول الإقناع. ذلك أن الديمقراطية لا ترى في الشعب مجرد جماعة فكرية تحمل السلطة العليا، وإنما تعتبرهم موقع قوة في حد ذاتهم ولهم قدرة على التصرف وفرض السلطة بالنيابة عنهم. وقد يكون في هذا الاعتبار عنصراً كبيراً من التوهم، أو مجاملة متكلفة وخاوية من الصدق تغطي أحياناً كل ازدراء فعلي. فإذا كانت الديمقراطية كما أكد المهاجر النمساوي جوزيف شومبتر لمستمعيه في جامعة هارفارد ثم العالم في النهاية، هي «حكم السياسي»[31]، فإنه في الأقل حكم القانون بأن يقابل السياسيون، وهم تحت ضغط حقيقي، تزكية رعاياهم لهم بأدب ورجاء، والامتناع عن جعل حكمهم أرستقراطية غير معلنة أو ملكية خاصة بهم. والحق أن الديمقراطية لم تكن حتى في أيدي أبرع السياسيين بالاسم المطواع الذي يناسب أساليب الحكم الأوتوقراطية أو السلطوية أو الاستبدادية. فالكذبة الكبرى إنما تحقق نجاحاً ملحوظاً كتكتيك سياسي قصير الأمد؛ بيد أن هذا التكتيك قصر عن البرهان على أنه صيغة قوية تكفل على المدى البعيد تأمين السلطة السياسية.

أما من حيث كونه صفة لشكل من الحكم، في المحصلة العقائدية السياسية في القرنين الأخيرين من السياسة التي ازدادت رقعتها حتى غدت تشمل الكرة الأرضية، فإن أصحاب نظام الأنوية صاروا يتوسلون بكلمة الأنداد (المتساوون). وكان الأنداد في غضون ذلك مدفوعين إلى حد

بعيد من مجال السياسة. لكن لم يكن من شأن بقاياهم المشتتين أو حتى المعجبين ذوي الثقافة الأوسع[32] أن يتخلوا عن كلمة ما زالوا يجدونها ذات تأثير طاغ لا يقاوم، فعملية الاستيلاء عندهم، حتى اليوم، لا تؤخذ على أنها غزو في حرب عادلة وإنما سرقة موصوفة تكفل حصولها ضرورات لا يفهمونها حقاً، فحتى قبل خمسين سنة كانت نتيجة تلك الحرب أبعد ما تكون عن الوضوح لأي كان؛ والقصور عن توقعها ليس أدعى للاستغراب كما في حال أولئك الذين ينفرون منها أكثر مما كان عند أولئك الذين يتوقون إلى بعض من شيء آخر. بيد أن عدم إدراك الخاسرين، لما بلغت إليه الأمور، ليس بدليل على حصافتهم السياسية. ولكن إذا كانت الحرب باتت خسارة محققة فعلاً فإنه نادراً ما يصعب معرفة ما الذي جعلها تنتهي إلى هذه النهاية.

وما يشق فهمه حتى الآن هو ما الذي يجعل أنصار مذهب الأنوية يكلفون أنفسهم التقاط كلمة الأنداد. إذ إنهّا لم تكن بالكلمة التي نصحهم باعتمادها مستشاروهم المثقفون الأكثر حكمة، ماديسون، أو سييه أو حتى آدم سميث. ذلك أن هذه ليست بالكلمة التي تروق للسلطات الحاكمة أو القادة العسكريين الذين عملوا طوال القرن الآتي، على دحر أنصار المساواة في أوروبة طولاً وعرضاً مرة بعد مرة: في ثورات 1848، وفي 1871، وفي 1918. أما اليوم، وعلى النقيض مما كان عليه الأمر في تلك الأيام، فإنه ما من مناصر جاد لنظام الأنوية ينكر عليهم الإفادة مما في الإنابة الديمقراطية من مزايا سياسية باعتبارها ضرورة عارضة، أي انحرافاً مفروضاً ومهيناً بعض الشيء عن مقتضيات اللياقة السياسية. إلا أن الزعماء السياسيين الذين يقودون تقدم الرأسمالية الطاغي، لم يكونوا،

فيما هم يأخذون بعبارة الديمقراطية بدأب وعزم، يلهون برموز فارغة. ذلك أنهم كانوا قد اكتشفوا خزاناً عميقاً من السلطة السياسية جهدوا ما وسعهم لاكتشافه والآن الاستحواذ عليه.

ذلكم هو الرأي الهام. فإن كان خاطئاً لم يعد للسياسة مكان خاص في قصة انتصار الديمقراطية، بل وكان حرياً بأن يفقد ذلك النصر كل دلالة سياسية. ولقد كان ينبغي أن تصدر أسباب وآليات الانتصار من مصدر مختلف، قبل أي شيء، بلا ريب، من قوانين الاقتصاد وثقل الأسلحة الساحق التي تزداد أبداً تدميراً. والقصص الحقيقية التي كنا نحتاج إليها للإقتداء بها هي قصص التنظيم الاقتصادي والتغير التقني، وقصص التسلح ونشرها، وتلكم قصص لابد من أن تكون موضوعية مركزة ومتكاملة وإذا كانت كذلك حملت معها الشروط المسبقة اللازمة لمرورها عبر الزمان والمكان، ولا تدين بشيء من العواقب لجهود الحكام أو السياسيين لمصلحتهم بالنيابة أو ضدهم. أو إن كانوا مدينين على الإطلاق، فذلك يتصل بالقرارات التي يتخذها الحكام والسياسيون وحسب، إن كانت هذه القرارات خيراً أم شراً، بشأن صوغ الاقتصاديات والحصول على أدوات الحرب أو استخدامها.

ولقد كانت هناك محاولات ملفتة للانتباه لاستقراء تاريخ الإنسان من هذه الزوايا، وكان كارل ماركس الملهم بها، وكان لها تاريخياً أعظم الوقع: وليس أقله على تطور الاقتصاديات ونشر منظومات الأسلحة. إلا أن هذه الصور ليست في النهاية مضللة وحسب؛ وإنما ببساطة غير مترابطة. بل إن الأفكار التي تصوغ هذه المحاولات وتضفي عليها نفحة من القوة، إن نُظر فيها بوضوح، لم تكن حتى مفهومة. ذلك أن الاقتصاديات دائماً تحت

رحمة الحكام. والملكية الخاصة، وهي الأساس الذي يستند إليه النظام الرأسمالي عمله إنما تستمر أو تلغى بالإرادة السياسية. والمال لابد من أن يرعاه دهاء السياسة، إذ إنّه العصب الذي يغذي الإرادة السياسية، فقد يعرضه للخطر أو يذهب به غباء الحكام أو المسؤولين. والعملات ترتفع وتسقط والاقتصاديات تزدهر أو تتلاشى، بالحصافة والحرص، أو الاستخفاف والحماقة، بفضل أولئك الذين يتولون الحكم. وما من حكومة تملك أن تجعل بلداً يزدهر؛ إنما بوسع أي حكومة أن تدمره؛ ومعظم الحكومات اليوم تتمتع بقدرات تجعلها تنزل ببلادها الخراب بسرعة شديدة جداً وبشكل كامل شامل[33]. فالانتصار الحقيقي للديمقراطية، ذلك النصر الذي تحقق لها على مدى ثلاثة أرباع القرن الأخير، إنما جاء في حقبة كانت فيها قدرات الحكام على الإضرار بالاقتصاد وإلحاق الأذى بحياة شعوب بكاملها أعظم مما كانوا عليه في أي وقت مضى.

إننا ما أن تبيّنا انتصار الديمقراطية كحصيلة سياسية حتى وجدنا أموراً كثيرة تتخذ موضعها الطبيعي، وبوسعنا أن ندرك أن ذلك لم يكن ولا يمكن أن يكون أمراً ملازماً تلقائياً بشيء مختلف جداً تحت السياسة أو فوقها أو يتجاوزها، ولنا أن نرى فوراً وفي آن واحد كم هو حديث العهد هذا النصر وكم هو استثنائي، أينما كان خارج الولايات المتحدة ذاتها. وبوسعنا أن نرى أن ما قد انتصر لم يكن مجرد كلمة عويصة تزداد أبداً التباساً، وشكلاً من الدولة مرتبط، ربما بنوع ما من المظهر الخادع، بتلك الكلمة، إنما قبل وبعد هذا وذاك، متصل بمشروع سياسي ملح وملزم. وهذا المشروع لائحة مختصرة بما يجب القيام به؛ والحق أن كل حكومة تقتضي، إن عاجلاً وإن آجلاً، هكذا لائحة. وما يتميز به مشروع الديمقراطية تأكيده

على أنه يجب أن يكون الشعب في النهاية من يقرر ما يجب القيام به. وهذا ليس بالوصف الجيد لما يحدد ما ينبغي القيام به، كما أنه دون ذلك فيما يتعلق بمن يتخذ القرار. أما ما هو فنقول إنه تذكرة دائمة بالشروط التي تبرر قرارات الحكومة واتساع الجمهور الذي يحق له تقدير إن كانت القرارات مبررة أم لا. وكان الحجم الصحيح لذلك الجمهور يعتبر أبداً، حتى انتصار الديمقراطية، ضيقاً جداً. وكان يتم الفصل بين شرائح المستبعدين: أولئك الذين لا مكانة لهم، وأولئك الذين لا يملكون معرفة أو مهارة، والذين لا نصيب لهم في البلد، والتابعون، والأجانب، ومن لا يتمتعون بالحرية أو هم مستعبدون، ومن لا يتمتعون بالثقة بشكل ظاهر أو في مسلكهم شوائب، والمجرم والذي يشكو عاهة عقلية، والنساء والأطفال. ولقد تجلى انتصار الديمقراطية. بسقوط كل أشكال الاستبعاد والإلغاء واحداً بعد الآخر، وازدياد الابتذال، مع انهيار استبعاد النساء [من العمل الاجتماعي]، وهو الأحدث والأسرع وأشد الجميع حياء. واليوم ليس هناك سوى الطفل مستثنى في كل مكان، صراحة ودونما حرج؛ وجدير بالتنويه عند الحديث عن الأطفال أن هذا ما يحدث في العصر الذي يكون فيه عمر الطفولة في تقلص مطرد.

لقد كان الاعتماد على الآخرين والاستبعاد في معظم التاريخ الإنساني في مقدمة الأسباب التي صاغت المجتمعات البشرية. ثم مع شيوع التعليم أصاب التحول العديد من وجوه العلاقات بين البشر في معظم الأرض المسكونة[34] وتحول الاعتماد والاستبعاد إلى مبادئ وعي الذات في النظام الاجتماعي. ولقد كان انتصار الديمقراطية قبل كل أمر القوة الدافعة لحركة الإخضاع الكبرى هذه، وتشير الديمقراطية المنتصرة معلنة عن

الضغط المتصاعد باطراد لفصل هذين المبدأين وتعزز إعادة تشكيل العلاقات بين البشر على أسس أشد نعومة وأقل عدوانية. فالديمقراطية هي العمل من خلال خَلَفَهم المحتمل، وفرض شروط المساواة الظاهرة على المادة المقاومة بلا حدود من الحياة الإنسانية، وليس هناك اليوم من يمكن أن يخطئ في الأمر، كما لا شك أخطأ كل من بابوف وبوناروتي، في التحرك نحو هدف معروف ومحدد بوضوح. ولكن إشاعة الديمقراطية على ما هي عليه من طبيعة الاستمرار دون نهاية وافتقار للشفافية، تظهر بما لا يدع مجالاً للخطأ قوة كلمة الأنداد المستمرة، وإن كانت دفينة عميقاً في نظام الأنوية.

يعد اقتصاد السوق أقوى آلية للإحاطة بالمساواة صاغها البشر على الإطلاق. ولكنه ليس عدو المساواة وحسب، كما افترض بابوف وبوناروتي، بل على العكس من ذلك، فبعد قرنين والكثير من التأملات الفكرية والنضالات المضطربة، استقر الاقتصاد مع عزم متنام على شكل سياسي وحيد وصورة معينة للمجتمع. وكل منها أسس نفسه مباشرة على ادعاء بإدراك الطرق التي يكون فيها البشر سواسية وحمايتهم بصورة متساوية في العيش كما يشاؤون. وأنتم لستم مضطرين للتسليم بصحة ذلك الادعاء (أو حتى صدقه) لتروا أي تحول ضخم يمثله هذا الزعم.

ولقد كان هذا الخيار العظيم قصة فريدة، فهذه قصة الديمقراطية كذلك، بكل تعقيدات القصة وقتامتها، وشأنها شأن القصص جميعها ينقصها خط سردي واضح وتقصر عن التعبير عن مقصدها وترزح تحت ثقل ما فيها من سكون هائل كما تفعل أشد أصوات جوقاتها صخباً. وكان الأبرز على سطحها انتشار مدو تتردد فيه كلمة، إنما هي كلمة، يتبين

عند الفحص والتدقيق أنها لا تحمل أي معنى واضح أو ثابت. وهناك أمر بارز يكاد يماثل بروز ذلك الانتشار هو مرور عدة أشكال متصارعة من الحكم، وكل منها يزعم أنه يجسد تلك الكلمة، من موقع جغرافي إلى آخر. كذلك كانت قصة انتشار الكلمة قصة بحث لا ينتهي في مدلولاتها العملية أو ما ينبغي أن تعني (كيف يمكن أن تستخدم أو لا تستخدم، بناء على تعليلاتها). وقد كان مرور صيغ الحكم في الوقت ذاته صراعاً لا ينقطع حول من يحق أو لا يحق له على وجه الدقة أن يتصرف باسم الشعب وعلى أي أساس، وحول أي من أشكال عدم المساواة والاتكال أو الاستبعاد يحق له الاستمرار، أو يجب قمعه أو بعثه من جديد، وحول من ينبغي أن يكون تابعاً وفي أي أمور.

إننا إن نظرنا إلى القصة بتمحيص وتدقيق ومن مسافة بعيدة أمكننا أن نرى ذلك وكأنه بحث عن الكأس المقدسة: مشهد واضح لصيغة المساواة والتي لابد أن تكون صيغة الخير والعدل[35]. وإذا تجلى الأمر في هذا الشكل لم يزدد وضوحاً عما كان عليه سواء جعله البحث مهملاً إلى هذا الحد كما كانت المسالك الداخلية الخيالية البالغة لنظام الأنوية[36]، أو عمى الجندر الأبعد، الذي يعود إلى ماض أقدم، أم إن كان البحث ذاته طوال الوقت مطاردة وهم: كنز لم يكن موجوداً أصلاً ليتم العثور عليه، صيغة شيء ما لم يكن له منذ البداية شكل.

بيد أننا إذا نظرنا إليه بطريقة أكثر مسايرة فلا ريب أنه سوف يبدو مختلفاً جداً، وفي أوضاع كثيرة أدعى على الجملة إلى التشجيع. وليس ذلك بحثاً عن شيء ما على الإطلاق، وإنما هو مزيج معوق من ضعف النظر ممزوج مع الشجار والاستقصاء المشترك لقضية لا يمكن تفاديها هي

السبيل إلى استمرار الحياة اليومية معاً على أفضل حال ممكن. وذلكم منظور ديمقراطي على نحو بارز في معالجة القصة، نظرة ليست من فوق أو من قبل أو من بعد، وإنما هي نظرة من الداخل. وبوسعكم أن تعتبروا ذلك بحثاً عملياً ديمقراطياً في كيف غدت الديمقراطية من حيث كونها قيمة سياسية، فيما يقوم شعب إثر شعب بالبحث فيها معاً في المجال الذي يتيحه لهم التاريخ وأعداؤهم.

لقد تابعنا قصة الديمقراطية ككلمة على مدى ألفي سنة وأكثر التي تفصل بين مغادرتها بلد مولدها إلى لحظة عودتها إلى الحياة في صوغ الترتيبات السياسية وسط دولة عظمى، والدفاع عن تلك الترتيبات. والحق أنه ليس هناك من سبب واضح لبقائها ونجاتها على هذا المدى الطويل. بل جل ما نعلمه أنها نجحت في الاستمرار، فيما كانت أحياناً تمر بأضيق المجالات، وليس هناك من يعلم ما سوف يلي الديمقراطية، إن كان ثمة من سوف يخلفها على الإطلاق، وما نستطيع أن نأمل باستيعابه إن ركزنا عقولنا للبحث في هذا الموضوع، أربعة أمور عن الديمقراطية كما هي اليوم. فبوسعنا أن نرى ما جعل معنى الكلمة يتغير بهذا القدر من الحدة ما بين أيام بابوف وأيام توني بلير أو جورج دبليو. بوش. وبوسعنا أن نرى كذلك ما الذي جعل شكل الحكم الذي يصدق عليها أساساً اليوم مختلفاً أشد الاختلاف عما كان عليه من أصولها الإغريقية القديمة والممارسات السياسية التي كانت في ذهن كل من روبسبيير أو بابوف. كذلك بوسعنا أن نرى ما الذي يجعل شكل الحكم الذي يقارب اليوم احتكار تطبيقها يحظى بهذه القوة المذهلة في كافة أرجاء العالم، بهذا القدر من السرعة وفي هذا الوقت الحديث جداً. والأدعى إلى العجب، أن نفهم وربما بأقل من الوضوح،

بعد، ما الذي جعل هذا النظام المظفر يتخذ هذه الكلمة الإغريقية القديمة دون كل الكلمات شعاراً سياسياً. فتضاريس تاريخ كلمة، وصوغ شكل جديد من الدولة، وما يتحقق عن صراع عالمي لتبؤ مركز قوة إنما هي جميعها أهداف للفهم لا التباس فيها. والموضوع الأخير وحده ـ اختيار التصنيف حسب نمط الدولة ـ قد يبدو للوهلة الأولى موارباً وبسيطاً نسبياً.

وهذه ريبة فكرية مقبولة؛ ولكنها مع ذلك مجافية للديمقراطية أعمق الجفاء. ولو نظرنا إلى السنوات المئتين وزيادة كمتتالية واحدة لخيار سياسي، آخذين بالاعتبار لائحة بالممثلين أبداً في اتساع، فإن تبني الديمقراطية باعتبارها التصنيف المفضل للشكل الفائز للدولة لابد أن يبرز باعتباره ميل استبدادي مراوغ. ذلك أن من شأن تاريخ الكلمة أن يعبر عن ذلك الخيار السياسي بجلاء وصراحة بقدر ما كان الخيار من الوضوح أصلاً. ويمكن رؤية صيغة الدولة الفائزة، ليس من خلال تكيفها الممتع وموضوع مختلف جداً (شروط للازدهار بالتنافس في عالم من شركات ضخمة مترامية الأطراف ذات ولاء محلي ملتبس أمره)، إنما مبدئياً بواسطة ميزان تفضيل متغير، وفي بيئات عديدة وأكثر مباشرة، ولاء يمر بأقسى المحن من تلك اللائحة بالممثلين المتسعة أبداً.

كان تاريخ انتصار الديمقراطية منذ أن تدحرج رأس بابوف عن المقصلة قبل كل شيء تاريخ خيار سياسي. وكان ذلك الخيار الواسع المترامي الأطراف يتألف من خيارات أخرى لا تعد ولا تحصر، ويزداد عددها وتنتشر عبر قارات العالم، ولكن كلاً منها يأتي به في النهاية عامل بشري حي واحد واع جزئياً بذاته. ولكي نفهم تلك القصة علينا أن نستوعب الظروف التي مرت بها تلك الخيارات التي لا عد لها ولا

حصر ونأخذ في الحسبان الضغوط الخارجية الشديدة التي دفعت بأعداد هائلة من الأشخاص باتجاه دون آخر ـ أعمال الفرار واللجوء من الحكم الشيوعي وإليه، أو الاضطرابات الواسعة التي رافقت الحربين العالميتين. إذ من شأن إدراك هذه الظروف ومعرفة تلك الضغوط أن يقينا إلى حد ما الغواية من أن نسبغ رومانسية على إدراكنا بما كان يدور، أو اجتذابه بعبقرية فذة من أفق تجربتنا الضيق. ولن يعفينا ذلك من مسؤولية اتخاذنا موقفاً سياسياً خاصاً بنا فيما يتصل بمعنى القصة. وهنا تفرض الديمقراطية شرطاً غريباً وصارماً. فمن وجهة نظر ديمقراطية لابد أن يكون كل تاريخ سياسي مساو في أهميته ومكانته (وكذلك يحتمل أن يكون بذات القدر سخيفاً أو تافهاً أو مخجلاً). ولا محيص من أن تولى المشادات اليومية العادية ومزاحاتها القدر ذاته من الأهمية حيثما وكلما جرت. وليس لأي مزاج أو مشادة الادعاء بالحق بالاهتمام؛ كذلك لا يمكن إسقاط هذا أو ذاك من الحساب أو تجاهله. لأنه ليس هناك في هذا الحساب من أمم أو قارات بل حتى ولا حضارات تستثنى من هذه القاعدة.

والحق أن هذا مع صعود الديمقراطية مطلب يبعث على أشد القلق. ذلك أنه مطلب يلغي ادعاءات المثقفين وينال من دعاوى المثقفين ومن مطالب أولئك الذين صادف أن كانوا يمارسون سلطة سياسية في أي مكان. كذلك كان من شأن هذا أن يقضي على كل ادعاء بأن الأولوية التاريخية في القصة يمكن أن تمكن من امتلاك نظرة خاصة في ما يتصل بمعناها (وكأنما ربما بز الإغريق أو الفرنسيون أو الأمريكيون، أو حتى البلجيك والسويسريون في فهم الديمقراطية أولئك الذين أتوا متأخرين فكانوا في وضع يتيح لهم تقدير إن كان خلفاؤهم أو حتى من يقلدونهم في النهج قد حققوا المعايير المطلوبة بشكل نهائي)[37].

كان رئيس أمريكا جورج دبليو. بوش وهو يطمئن العالم إلى أن «توسع الديمقراطية على الكرة الأرضية هي القوة القاهرة التي سوف تتمكن من رد الإرهاب والطغيان على الأعقاب»[38]، يعتمد على قناعات عميقة، كما كان يعبر عن أمل ديني في توقعاته السياسية ذات المدى القصير. كذلك كان الرئيس بوش يدلي بتقدير سياسي رسمي حول سجل أمريكا في العالم في ثلاثة أرباع القرن الأخيرة فقد كانت انتصارات بلاده على ألمانية واليابان، ثم انتصارها مع سقوط الإمبراطورية السوفييتية وتفكك الاتحاد السوفييتي سواء بسواء شهادة على تميزها السياسي، واعتراف لا يدحض بذلك التفوق في أرجاء العالم كله، وبمضاء أكثر، كان جورج دبليو. بوش يعرض أيضاً شكل إستراتيجية سياسية محلية، إن لم يكن توقيتها، لاستخدام القوة العسكرية والاقتصادية داخل عراق لم يُخضع بعد تمام الإخضاع. وكان جوهر الإستراتيجية هذه إقامة مؤسسات جديدة للحكم في العراق، في الوقت المناسب، مع بعض الشبه العائلي وتلك البلدان التي تعتبرها الولايات المتحدة من الديمقراطيات التي يديرها أعداء للإرهاب والطغيان يطمئن إليهم على نحو ما تشاء الولايات المتحدة أن تعرِّفهم. وليست هذه، على ما هو مشهود، بالعملية التي تخضع للسيطرة الصارمة. بل وربما الأكثر أهمية أنها عملية يمكن أن تظل تحت سيطرة تامة لأي مدى من الزمن إنما بفعل معجزة دائمة، أو دحض مدروس للأسس التي قامت عليها العملية. ففي ظل الديمقراطية يكون على شعب العراق ذاته أن يقرر من يشاء أن يصادق أو يعادي. ولكن ثبت أنهم يختلفون فيما بينهم حول الموضوع؛ ويبدو أن قلة قليلة منهم اتجهت إلى الأخذ بالآراء الأمريكية في هذا الشأن. فإذا انتصرت الديمقراطية في العراق في النهاية، حتى

ولو بمعنى محدود يتصل بإرساء أساس انتخابي لقيام حكومات جديدة، فإنها ستبلغ هذا عبر سلسلة من الخيارات العراقية يصاحبها قدر وافر من الكراهية المتبادلة. ولسوف يكون أقله بالتقليد العفوي للممارسات المستحبة للنموذج القدوة الذي تقدمه عن طيب خاطر القوى المحتلة حالياً وأكثره سيكون بقبول على مضض بشروط سلام مفروض. إلا أن الإرهاب والطغيان أمران للناظر أن يقدرهما؛ وفي ظل الديمقراطية لا يراهما الناظر بما هما عليه وحسب وإنما له حق صريح بالنظر والتقدير.

إن قصة انتصار الديمقراطية، وفق شروطها ومعاييرها، هي قصة لا يمكن روايتها. وإذا شئت روايتها كقصة فريدة فعليك عندئذ أن تتخذ موقعك خارجها وتدعي بأنك تقف فوقها، ثم تعين الشروط وتطبق المعايير عليها، وهي التي يمكن تعليلها بذاتها وباستقلال عن معاركها الطريفة. وهذا زعم في غاية الجرأة؛ وليس من سبب يحمل أي امرئ كان على التسليم بصحته. ولكن إذا لم يكن لأحد منا أن يأمل برواية القصة ذاتها بأي قدر من الكفاية فإن لنا أن نقر فوراً بوقوعها، ثم نحاول الإجابة عن بعض الأسئلة الأبرز مما تطرح.

لقد كان انتصار الديمقراطية في المقام الأول انتصار كلمة. وما انتصر مع تلك الكلمة نهج معين في التفكير (ورفض التفكير) في أمر سلطة الحكم وسلسلة من المؤسسات لاختيار وضبط الحكومات، التي تدعي أنها تتناسب مع ذلك النهج في التفكير. ولكن نهج التفكير هذا ليس مقنعاً كله أبداً، طالما أنه يساوي بين الحاكم والمحكوم، كما لاحظ جوزيف دومايستر، إذ يظل كلاهما متباعدين بعناد: «يختلف الأشخاص الذين يقودون عن الأشخاص الذين يطيعون»[39]. ولكن من المفيد تعيين التحدي الذي يواجه الحكام في

هذا العالم الذي أعادت الرأسمالية صوغه، بالرغم مما في هذا التحديد من ضعف (واستحالته الواضحة)، سوى أنه يفيد في إرشاد هؤلاء الحكام. والتحدي هنا يتجلى في التوضيح للمحكومين أن السلطة التي تواجههم إنما هي ببساطة سلطتهم: أي أن إرادتهم تكمن وراءها، وأن مصالحهم هي التي لا محيص لهذه السلطة في النهاية من خدمتها. وإغلاق هذه الفجوة وظيفة عسيرة، في المنطق، كما في علم النفس، وكذلك في السياسة. أما الإقرار بأن الأجدر ألا تكون هناك هذه الفجوة، وأن الحكومة لا تملك الحق بحكم إنسان رغماً عن إرادته، فتنازل عظيم. إنه يسم عالماً جديداً برمته منذ أن وقف الملك تشارلز الأول الإنكليزي على خشبة المشنقة يؤكد لشعبه مكابراً في خطبة موته أن «أحد أفراد الرعية والملك شيئان مختلفان بجلاء كل الاختلاف»[40]. وكان تشارلز ذاته قد انتقى قبل شهرين وحسب من ذلك عبارة في الإشارة إلى ذلك العالم متهماً أعداءه البرلمانيين والجيوش التي أطلقوها بالعمل على «إدخال الديمقراطية»[41]. ولم تكن هذه بالكلمة التي اجتذبت الغالبية من أعدائه؛ والحق أن هذه الكلمة لم تشق في السياسة إلا قليلاً من الدرب على مدى القرن والنصف منذ ذلك الحين. ولكن هذه كانت، في المدى البعيد، الكلمة التي بقيت لاصقة.

وما يجعل هذه الكلمة سريعة الالتصاق إلى هذا الحد إنما هو إذلال الذات اللاإرادي الذي يفرض على كل حاكم يستخدمها. فإذلال الذات ليس بالوضع الطبيعي ولا باللائق لمعظم الحكام، وهناك حكام كثر، بالضرورة، ما زالوا يعرضون عن هذه الكلمة بتعال. ولكنها باتت مبرراً واسعاً للتلميح. ومنها يكون المنطلق للمطالبة بالسلطة أكثر من كل تعبير آخر عن التواضع أقل توقيراً (ناهيك عن كل تعبير صريح عن العجرفة أو الازدراء).

لقد كان هناك بعض الاتفاق، في معظم المدة الممتدة من العام 1796 إلى اليوم، على أفضل ضروب مؤسسات الحكم لتحقيق مقتضيات المصطلح، وقد ثبت أن في تمييز الديمقراطية الحقة عن الزيف الكثير الذي راح ينافسها الكثير من الصعوبة كما فيه مجال عظيم للخصام. أما اليوم فإن محصلة ذاك الجدل لتبدو واضحة بما يدعو للارتياب: طبيعية، بل حتى حتمية، في الأرجح، أكثر مما ينبغي. وليس المقصود بالقول أن الخاسرين لم يستحقوا الخسارة البالغة: بل المراد أنه ما زال بعيداً عن الوضوح كم كان الفائز الحالي جديراً بالفوز أو مبرراً هذا الفوز وما الذي مكنه من الفوز، إن تحقق له ذلك. إن جمهورية كورية الديمقراطية الشعبية، أي نظام كيم جونغ ايل، لتبدو الآن طرفة مستوردة. كما كان عالم قبلاي خان[42]. وكما آخر أثر باق من تنافس مديد وقوي على احتكار المصطلح، يقوم هذا بوضع العسف الذي بوسعه فرضه؛ واستبعاد احتمال استخدامه كل البعد في وصف مؤسسات أي دولة حديثة في قالب مؤثر إلى حد بعيد ملحوظ. هنا يحكم الشعب إلى حد بعيد مرتين ثم يخضع للحكم رداً على ذلك بقليل من الاعتذار أو الالتجاء إلى مكان آخر على الأرض.

تعد جمهورية كورية الديمقراطية الشعبية، من نظرة كئيبة إنما محتملة، هي منتهى أمل مؤامرة الأنداد: ليس ما كان ينشده بابوف وبوناروتي، وإنما ما كانا سيحصلان عليه في النهاية، وليس هذا، طبعاً، المرشح الوحيد لبلوغ تلك المحطة، وهناك ما كان يتمتع بقليل من الجاذبية أيضاً أي مدة الحرب الشيوعية التي أعقبت الثورة البلشفية وثورة ماو الثقافية وساحات مجازر الخمير الحمر[43]. ففي هذه الأحداث المتأخرة، بكل ما حفلت به من دمار، تصبح ثورة المساواة لبعض الوقت أمراً شديد

الشبه بثورة على واقع بشر آخرين أو على فكرة المجتمع عينها. ولقد أتى كل منهم بفكرة تلائم حفنة صغيرة من السياسيين الذين استبد بهم طموح جامح، ونوع مختلف جداً من الوعي بين جماعات أخرى يمكن لهؤلاء السياسيين أن يحتكموا إليهم ويعتمدوا على دعمهم. وقد صار ذلك ممكناً بفضل أوضاع استثنائية وغريبة جاءت لصالحهم. ولكن ما من أحد أقل تساوياً لحظة الموت من القاتل والضحية. إلا أن هذه الأحداث تبين مبلغ ما يمكن أن يمضي إليه مبدأ المساواة، إن تُرك دون عائق من مبادئ أخرى، فيكون له أن يرسم حياة البشر، على نحو ما يشاء. وربما يبدو أن هؤلاء، حسب معايير المساواة ذاتها، ليسوا أكثر من رسوم هزلية قاسية، ولكنهم يكشفون عن شيء أكثر إفادة من معرفة مساوئ فكرة مخادعة مواربة. إنهم يبينون أن تلك الفكرة لابد أن تظهر ما فيها من التناقض الذاتي إن بلغ الأمر حد معاملتها كمبدأ فريد لبناء العلاقات بين البشر. وهذه الفكرة إذ ارتفعت إلى هذا الموقع السامي المنفرد فمن شأنها أن تثير ضيق صبر عميق بالميول والولاءات والالتزامات بين أبناء كل مجتمع حقيقي. ومن ذلك أن عدداً غفيراً من السكان الفرنسيين ما بين عامي 1789 و 1796 حملوا على التساؤل في خلدهم، إن عاجلاً أم آجلاً، عما إذا كانوا أصدقاء أم أعداء للنظام القديم. ومع حلول عام 1796 بات حفنة من خيرة النخبة يدركون أنه ينبغي عليهم أن يختاروا مناصرة جانب الأنوية أو مناهضتها، وهي الحضارة التجارية العالمية، المؤسسة على تقسيم متزايد للعمل وانتشار للأذواق الجديدة لا حصر له. وكان بعض هذا العدد الأصغر على قدر كبير من الوضوح بقولهم أن الإجابة عن السؤال الثاني تتبع الإجابة عن السؤال الأول: وهي أنه يجب أن يكون كل

عدو للنظام القديم عدواً لنظام الأنوية أيضاً. بيد أن هذه الحفنة القليلة ثبت على المدى البعيد أنها كانت على خطأ، إن لم يكن من حيث الميل بشكل قاطع، فعلى الأقل من حيث التوقع بشكل حازم. ومنذ العام 1789 كانت الغالبية العظمى من الذين توافرت لهم الفرصة قد انقلبوا على النظام القديم في أوطانهم، وفي بقاع متزايدة أبداً ثبت أنه من المستحيل على حكامهم، إن عاجلاً وإن آجلاً، الحؤول دون قيامهم بذلك. ولكن الحكم ذاته استمر بالتأكيد في كل مكان، إن كثيراً وإن قليلاً، كعهده، على نحو قسري في أغلب الأحيان، وبشكل أشد وحشية. ولكن في أكثر الأحوال أيضاً كان لابد للحكم من التصالح ومبدأ المساواة. أما ما رفضه الحكم بقوة فهو القبول بإشكال الشروط التي يضعها الأنداد. لقد اختاروا كلمتهم (بل وربما سرقوها). أما الرعايا الذين يحكموهم، وسمحوا لهم بأن يحكموهم، فقد أصروا من جهتهم، وبمثابرة أكبر، وعاطفة وإيمان على الأقل مساويان، على اعتناق نظام الأنوية.

وبإدخال المساواة في نطاق الأنوية صارت تواجه مزيداً من العراقيل وهي قوى ذات مقاومة أعظم، وما كان بوسعها أن تواجهها في أي شكل أبكر من الرابطة الإنسانية. إن المساواة ما كانت لتبدو، لبابوف وبوناروتي، في هذه البيئة الشديدة الجفاء، محصورة بقدر ما هي مروضة، بل وحتى محيدة. إلا أنهما ليسا بأفضل الحكام في هذا الأمر. فالمساواة لم تنكس راياتها ببساطة أو أمسكت عن متابعة مخاطبة عواطف جمهورها من البشر أو ذكائهم. ذلك أن ما يتيح للحاكم أن يحكم، في بيئات متزايدة باطراد، وعلى المدى الطويل إنما هي استجابة الجمهور: الشروط التي

سوف يقبلها. ثم تبين أن العامل البارز في هذه الشروط هو عرض لدرجة معينة من المساواة، تمتد كما شكا أفلاطون منذ زمن بعيد، إلى التشابه بين أصحاب المساواة وسواهم على حد سواء[44].

قد يبدو هذا شيئاً من التوهم. فإذا استمر التفاوت، وأكثر من ذلك إذا استمر يتولد بلا انقطاع بالدينامية الأساسية لنظام الأنوية، فلماذا يكون للمساواة المعروضة أي أهمية على الإطلاق؟ ولماذا يتحتم على أي امرئ حتى أن يفكر بأنها تستحق الإلحاح عليها؟

تنطوي الإجابة على ثلاثة عناصر. فللمساواة أهمية أولاً لأن بعض المعرفة أفضل من غيابها كلياً. وإذا ما تماثلت الأمور فإن المزيد من المعرفة أفضل من القليل. لكن الأمور الأخرى بعيدة جداً عن أن تكون متساوية. فلقد افترض متآمرو 1796، على ما تواضعوا عليه يومئذ، أنه لا يمكن أن يتحقق العدل أو أن يكون جديراً بالقبول، إلا بالإقرار التام. فلن يأتي بالثورة الأخيرة إلا المساواة التامة غير المشروطة والتصالح بين البشر مع الزمن. إلا أن المساواة التامة غير المشروطة ليست حتى بالفكرة المحكمة المتماسكة؛ ولطالما كان السبيل إليها سبباً للشقاق الشنيع. كذلك لا تجتذب المساواة التامة إلا بعض العواطف البشرية، ولبرهة قصيرة من الزمن، ثم يغلب عليها، بسرعة وبشكل قاتل، ما تحدثه صداماتها التي لا تنتهي وأثرها وإلحاحها من عواطف عديدة أخرى، والمساواة تتطلب، من حيث أنها هدف للحكم، من أي حاكم يسعى إلى الأخذ بها اعتماد أقصى درجات الإكراه والقسر على الدوام؛ وليس في ذلك للرعايا سوى الاستسلام (إن حدث فعلاً). ولكن ليس هناك قطعاً من راحة أو طمأنينة، ولا من تسلية حتى للأكثر تشدداً (أصحاب الآراء والميول والإرادات أولئك

بينهم) بل ولا الكثير من الطمأنينة. وليس هناك ما توفره، كما رأى بنجامين كونستان في أوائل القرن التاسع عشر، سوى الحرية القديمة والمكافآت المضللة الواعدة بحصة متوهمة في الحكم لقاء الرضى بالتحرر العصري، ومكافأته الحقيقية العيش كما يهوون إنما في نطاق القانون الجنائي ودخلهم الخاص[45]. ثم تقوم بتحويل هذا العرض إلى برنامج عقائدي من شأنه قمع نظام الأنوية على الجملة.

ولقد ثبت أن هذا القمع، على المدى البعيد، لا يدوم. ذلك أن الرفاه والراحة والمتعة، وقبل كل شيء الطمأنينة، تجذب الكثيرين بقوة شديدة ويطول هذا الإقبال أكثر مما يطيقه الحكم. ثم إن الحكم الذي يتسم بالصرامة الشديدة قلما برهن على أنه شكل مقبول من الشرعية. فحكم نظام الأنوية لا يجد ثمة صعوبة في إنتاج قوة قمع طاغية، ولا يواجه هذا النظام صعوبة في حماية ذاته، فإن لم يكن في كل مكان فعلى الأقل في مواقع يحكم قبضته عليها وهي تزداد باطراد وجل الوقت وضد الأعداء الكثر الذين لا ينقطع النظام عن حشدهم ضده. وليس العرض الناجح الذي يصدر عن الحكام إلى المحكومين مكافأة ثابتة، وإنما هي صيغة مرنة جداً يسهل تشكيلها، أبداً معتمة قاتمة في بعضها. وهذه الصيغة تمزج القليل من الاعتراف والكثير من الحماية الواسعة لمقتضيات نظام الأنوية التأسيسية. ومن ذلك أنه يكفل وضع نظام للملكية وقانون للتجارة وتوازن ملائم بين فرض ضرائب بما يكفي لتوفير الحماية من كافة أشكال المصادرة (ويشمل فرض الضرائب ذاتها) ليمكن لنظام الأنوية المضي على دربه بكل خفة ورشاقة. وفي هذا يمضي النقاش، في موضوع مجال الإقرار الممنوح ومقدار الحماية المتوافرة، دونما نهاية.

إن العرض هام أساساً لأن بعض الاعتراف (الاعتراف كند مساو، وإذا دعت الضرورة بأسنان الدليل) ينطوي على إغراء عميق، عميق بما يكفي ليجعل جماهير البشر تستعد للقتال في سبيله طويلاً وبضراوة، ثم القتال بحقد للحفاظ عليه أو استعادته حين يصدر التهديد بسحبه منهم. ثم إن له أهمية أيضاً، في المقام الثاني، لأن محتوى ذلك الاعتراف عرضة دائماً لإعادة تفسيره من جديد؛ ولمن شاء بالآتي أن يعمق أو يدعم. في أي لحظة ما سبق أن أعطي لهم: إنه يفسح مجالاً واسعاً للطموح ويقدم ساحة للصراع. كذلك للاعتراف المعروض أهميته، إذ يمكنه دائماً التهديد عملياً بعرقلة عمل نظام الأنوية الميسر، لأنه في الأقل لا يظهر ازدراء أو عداء لذلك النظام ومطالبه. وجدير بالقول أن المواطنين المتساوين في الديمقراطية الحديثة قد لا يصغون بعناية شديدة أو يظهرون حكمة عملية على الخصوص، ولكن ليس بوسع أي منهم الإلحاح في أي وقت، بفضل المساواة في المواطنة، على ضرورة العناية بشروط نهج الحياة الاقتصادية التي يعتمدون عليها والتي يستمدون منها حرياتهم الحديثة والتي يقيمون لها أعظم الاعتبار. وفي هذا الإطار تقدم لأولئك الذين يتقدمون لحكمهم (وأولئك الذين يتم اختيارهم لهذا الغرض) في الأقل مجموعة من القواعد لمخاطبتهم في مقتضيات الفطنة على العموم على المدى الطويل. ضرورة قبل كل أمر ألا تجوع الإوزة قبل أن تضع بيضها الذهبي.